خطوة استقالة القواسمي أولى كبواتها!

الخطة الأمنية في سباق القفز عن الحواجز

كتب فايز أبو عون

تدريب لأجهزة الأمن. (أ.ف.ب)

لو كان رئيس الوزراء إسماعيل هنية قد قبل استقالة وزير الداخلية هاني القواسمي، التي قدمها لمجلس الوزراء في الثالث والعشرين من نيسان، أو لم يقبلها، كما فعل، فالأمر أصبح سيان بالنسبة للكل الفلسطيني من دون استثناء تقريباً، وبخاصة أن خطوة تقديم الاستقالة كشفت مجدداً، بما لا يدع مجالاً للشك، عن وجود أزمة حقيقية ما زالت قائمة لدى صُناع القرار، على الرغم مما يُعلن وما يشاع عن وجود "أجواء إيجابية" في التعامل بين طرفي المعادلة الأساسية في حكومة الوحدة الوطنية "فتح" و"حماس".

وكان الدكتور غازي حمد، الناطق باسم رئاسة الوزراء، الذي قطع الشك باليقين بالنسبة لاستقالة وزير الداخلية من عدمها، أكد أن الأخير قدم استقالته لرئيس الوزراء في بداية جلسة الحكومة، إلا أن رئيس الوزراء تمنى عليه أن يستمر في تسيير عمل الوزارة، لحين عودة الرئيس محمود عباس من جولته الأوروبية للبت في موضوع الاستقالة، موضحاً أن الاستقالة هذه مرتبطة بالوضع المهني داخل وزارة الداخلية، ووجود الكثير من العوائق أمام الوزير.

وإذا تم افتراض صحة ما أوردته بعض وسائل الإعلام بأن استقالة القواسمي من منصبه، جاءت على خلفية عدم منحه الصلاحيات الكافية للقيام بتنفيذ المهام الملقاة على عاتقه، وبسبب خلاف عميق وكبير مع مدير عام الأمن الداخلي العميد رشيد أبو شباك، وأن الأخير يعمل على "إفشال" عمله بشكل مكثف منذ تسلم القواسمي مهام منصبه، فهذا الأمر سيحتاج، من جديد، إلى جهود كتلك التي اعتاد أن يبذلها مدير المخابرات العامة المصرية اللواء عمر سليمان، الذي أُرسل له القواسمي رسالة بهذا الخصوص، وقرار يصدره الرئيس محمود عباس لوضع حد لذلك، ومنحه الصلاحيات بالتصرف بإدارة الأجهزة كافة التي هي تحت تصرفه كوزير للداخلية (الأمن الوقائي، والشرطة، والدفاع المدني) وفق رؤيته والخطة الأمنية المقرة.

ومن هنا، يمكن الإشارة إلى ما قاله، ويقوله وزير الداخلية باستمرار، بأن "الخطة الأمنية سيتم تنفيذها من قبل الأجهزة الأمنية كافة، بما فيها القوة التنفيذية، وسنكون يداً واحدة على من سوانا، وسنفرض النظام العام ونعيد للقانون هيبته، وأن جل الخطة الأمنية وأساسها إنهاء ظاهرة ظهور السلاح في الشارع، الحمل ثقيل، والإرث كبير، وعلينا أن نقوم بإجراءات متتالية أو متوازية حتى نصل إلى وضع أمني مرض لكل أبناء شعبنا الفلسطيني".

بهذه الكلمات، أو مثلها، كان وزير الدّاخلية والأمن الوطني يبدأ حديثه في المؤتمرات الصحافية، والندوات، ومع جميع محدثيه.

لم يترك القواسمي فرصة واحدة يمكن الدعوة فيها لاستنهاض طاقات الجميع لحشد الدعم لهذه الخطة، إلا واستغلها، مؤكداً ضرورة تكاتف جهود الجميع لإنجاح الخطة الأمنية المقرة من قبل حكومة الوحدة الوطنية، وأن الوزارة عازمة على فرض النظام العام وإعادة الهيبة للقانون، من خلال محاربة الفوضى والفلتان الأمني المستشري في الأراضي الفلسطينية.

تخوفات وعراقيل

وكانت الخطة الأمنية التي قدمها وزير الداخلية وحظيت بموافقة الحكومة، تضمنت اقتراحاً يقضي بتشكيل قوات الأمن الداخلي المركزية، والبدء بنشر حواجز الردع ونقاط التفتيش المتحركة والنقاط الثابتة داخل المدن وعلى الطرق الرئيسية والتقاطعات المهمة على مدار الساعة، ونشر الدوريات الراجلة في المربعات الأمنية المقترحة، مع تغطيتها بالدوريات اللاسلكية والآلية على مدار ساعات الليل، بدءاً من الساعة الثامنة مساء حتى السابعة صباحاً، وبحسب الخطة يبدأ العمل بها في محافظتي غزة وشمال غزة، على أن يتم الانتقال إلى تطبيق المهمات في باقي محافظات غزة.

وأمام ذلك كله، لا بد من نقل تخوفات القواسمي من وجود معوقات قد تحول دون تنفيذ هذه الخطة، أهمها: عدم وجود دعم سياسي لإنجاح الخطة، واحتمال انعدام التوافق السياسي، وكذلك عدم التزام التنظيمات والفصائل السياسية والأجنحة العسكرية التابعة لها بما يتم الاتفاق عليه من إلغاء لكل المظاهر المسلحة، على الرغم من أن هناك، في الوقت نفسه، عوامل تدعم نجاح الخطة، مثل الدعم الكامل للرئاسة والحكومة والمجلس التشريعي للإجراءات المزمع تنفيذها لإعادة فرض النظام والأمن، ومطالبة الجماهير بمساندة هذه الإجراءات.

خطة بلا "توافق فصائلي" حقيقي

وفي هذا السياق، قال مدير جهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة، العقيد يوسف عيسى، أن نجاح الخطة الأمنية يعتمد على عناصر أساسية، أولها توفر النية الصادقة لدى حركتي "فتح" و"حماس"، وتطبيق ما يتم الاتفاق عليه في الغرف المغلقة على أرض الواقع من خلال ضبط العناصر غير الملتزمة بأي اتفاق، وثانياً سرعة رفع الغطاء التنظيمي والعائلي عن كافة مرتكبي جرائم القتل والنهب والحرق دون استثناء، وتقديمهم للعدالة، مع تطبيق القانون على الجميع، بدءاً من رئيس الحكومة وانتهاء بأصغر مواطن في الشعب الفلسطيني، وثالثاً التفريق بين سلاح المقاومة والسلاح غير القانوني، سواء التنظيمي أم العائلي منه، وجمعه من أيدي حامليه حتى يستقر الوضع ويستتب الأمن والأمان في ربوع الوطن.

وأبدى عيسى استعداد جهاز الأمن الوقائي لتطبيق الخطة الأمنية التي ساهم الجهاز بوضع العديد من عناصرها، وضبط عناصره كافة، وإلزامهم بما جاء فيها من بنود، وذلك كون وظيفة جهاز الأمن الوقائي هو الحفاظ على الأمن وتطبيق القانون على الجميع دون استثناء.

وحول ما إذا كان يلمس أن هناك نوايا صادقة لتنفيذ هذه الخطة لضبط حالة الفلتان الأمني التي راح ضحيتها المئات من المواطنين، ما بين قتيل وجريح، أوضح أنه "ما لم تكن هناك حالة توافق حقيقي يتم من خلاله ضبط السلوك التنظيمي على الأرض، وتحويل ما يدور في الجلسات والغرف المغلقة إلى سلوك وثقافة لكل المستويات التنظيمية، وبخاصة تلك التي لا تروق لها حالة الوفاق الوطني، فلن تنجح الخطة".

وأردف عيسى: وكما أن هناك عناصر وقيادات في حركة "حماس"، يُسَمون بأمراء الحرب، فهناك أيضاً عناصر وقيادات في حركة "فتح"، وباقي التنظيمات كذلك، قد يعملون على عرقلة تنفيذ هذه الخطة، ذلك لأن مصالحهم تُضرب في العمق، وبالتالي يكونون حسب خططهم وبرنامجهم خاسرين.

وقال: إذا افترضنا أنه يجب أن يبقى فقط سلاح المقاومة، فأين هي المقاومة الحقيقية، طالما أن الاحتلال انسحب من قطاع غزة إلى حدود العام ٦٧ التي أصبحت تنادى بها جميع الفصائل؟ وبالتالي لا يوجد مبرر لوجود سلاح غير سلاح السلطة الشرعي الذي يوفر الأمن والأمان للمواطنين وممتلكاتهم على حد سواء، وعدم البقاء في بوتقة الأسر لشعارات ربما تكون هي أقرب للحزبية والفئوية منها للوطنية.

أزمة تحتاج إلى معجزة!

من جانبه، قال المستشار القانوني في جهاز المخابرات العامة، المقدم محمد أبو بحر، أن "الموروث السلبي ثقيل وكبير جداً، لأن القيادة السياسية لم تتخذ قرارات حاسمة لمعالجة الأخطاء، بل لجأت إلى الحلول الترقيعية، وإرضاء المجرمين على حساب ما نصت عليه القوانين من معالجات حاسمة وعقاب للمخطئين، وهذا ما ولد حجماً كبيراً من الأخطاء والسلبيات التي تراكمت إلى أن تحولت إلى أزمة حقيقية تحتاج إلى معجزة للسيطرة عليها".

وأضاف أبو بحر: إنني لا أعتقد أن حكومة فلسطينية في المرحلة الحالية قادرة على تنفيذ أية خطة أمنية مهما كانت، في ظل هذا الحجم من الخراب والدمار للقيم والمبادئ والأخلاق وكل الأعراف الإنسانية، لأننا نتحدث عن واقع قلّ نظيره على صعيد المجتمعات.

ولفت إلى أن "الأجهزة الأمنية، هي أجهزة تنفيذية، يجب أن تعمل على إنفاذ القانون واحترامه، ولكن للأسف الشديد فإن هذه الأجهزة كافة، وقياداتها المتنفذة، هم متسيبون، وكل منهم يتبع اتجاهه السياسي، وبالتالي من الصعب جداً أن يقوم مجلس الأمن القومي الحالي بأية مهام مهنية بحتة، بل سيكرس واقعاً سياسياً متناحراً بين الاتجاهات، وسيبقى يدور في الدائرة نفسها، لأننا نتحدث عن أجهزة أمنية يفترض أن تعمل على تنفيذ القانون واحترامه، ومحاسبة الخارجين عليه بكل صرامة، حسب ما نص عليه القانون لا بأسلوب الاسترضاء".

وبين أبو بحر أن "الأزمة مُعقدة وتحتاج إلى إعادة تكوين في البنية الاجتماعية، كما أننا بحاجة إلى سياسة تثقيفية وتعليمية تدعو إلى احترام الآخر، واحترام القانون، والحد من الأنانية والنرجسية، والحد من الاستعراض والتفاخر، والدفع باتجاه تعزيز روح العمل الجماعي، وتعزيز روح المسؤولية الوطنية التي لا يمكن تجسيدها أو الحديث عنها خارج إطار الشعور بالهم العام والمسؤولية الجماعية واحترام الغير".

وقال إنه "للحديث عن شكل من أشكال العلاج المرحلي إن توفرت الإرادة السياسية، يجب العمل على إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية كافة، وإخراجها من نطاق الحزبية المقيتة، وتطبيق قانون الخدمة في قوى الأمن الذي يمنع صراحةً العاملين في قوى الأمن أن يكونوا منتمين إلى أي حزب سياسي، أو حتى إلى أية مؤسسة اجتماعية"، موضحاً أن "قادة الأجهزة الأمنية الحاليين، استُنفذوا تماماً، ولا يمكن أن يُراهَن عليهم في إنجاح أية خطة، وبالتالي يجب أن يتنحوا جانباً لأنهم جسدوا منهج الاسترضاء والمساومة والتمييع على حساب منهج المساءلة والمحاسبة والعقاب، وهذا ما دمر مجتمعنا الفلسطيني تماماً".

وأشار أبو بحر إلى أن التشكيل البنيوي لمجلس الأمن القومي، "حمل في طياته بذور فشله"، حيث أنه أُنشئ على أسس سياسية، وقام على اعتبارات المحاصصة على حساب الهدف الأساسي من إنشائه، متسائلاً في الوقت نفسه عن قدرة أية تشكيلة سياسية على اتخاذ القرار الحاسم بالحد من ظاهرة انتشار السلاح في المجتمع الفلسطيني، وإن اتُخذ هذا القرار هل التنظيمات الفلسطينية التي تفتقد إلى الالتزام والانضباط، قادرة على إلزام عناصرها أم لا؟! لافتاً إلى أن "قادة الأجهزة الأمنية الموجودين حالياً في مجلس الأمن القومي، هم أنفسهم من كانوا يكافئون المجرمين الذين يقومون بعملية اختطاف الأجانب لأهداف ذاتية ضيقة، وهذا ما شجع المجرمين على ارتكاب المزيد من الجرائم".

رفع الغطاء التنظيمي

بدوره، قال نائب نقيب المحامين عادل أبو جهل: باعتقادي أن نجاح أية خطة؛ سواء كانت أمنية أم سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، تعتمد بالأساس على وجود ثقافة راسخة لدى الجميع تؤمن بسيادة القانون، ومحاربة لغة السلاح، وضبط الفلتان الأمني، ووقف كل مظاهر الزعرنة والعربدة، سواء أكانت التنظيمية أم العائلية أم زعرنة الأجهزة الأمنية، وهذا يجب أن يشارك فيه الجميع دون استثناء بنوايا صادقة بعيداً عن المصالح الفئوية والحزبية الضيقة، سواء الفضائل الصغيرة أم الكبيرة، والأجهزة الأمنية على اختلاف مسمياتها، والعائلات.

وأشار أبو جهل إلى أنه "من الضروري البدء بخطوات عملية من قبل الفصيلين الكبيرين ("فتح" و"حماس")، لإثبات صدق نواياهم بنجاح حكومة الوحدة الوطنية، وما تتمخض عنه من خطط أمنية واقتصادية، وهذا لا يتأتى إلا إذا سارع كل طرف إلى رفع الغطاء التنظيمي عن مرتكبي الجرائم لديه، وتسليمهم أو إعطاء أسمائهم للنيابة العامة لبدء التحقيقات معهم حتى وإن كان ذلك يطال رؤوساً كبيرة في هذه التنظيمات، لأن ذلك هو الحل، وغير ذلك سيبقي الأمر على ما هو عليه من حالة التشرذم والانقسام وازدواجية المعايير".

وأضاف: في حال بدأت التنظيمات برفع الغطاء التنظيمي، وتسليم ما لديها من مجرمين أو محرضين على ارتكاب الجرائم، ستكون هناك قدرة حقيقية على فرض الأمن وسيادة القانون على العائلات من خلال اتحاد الفصائل والأجهزة الأمنية وتوافقها نحو هدف واحد، والحديث بلغة واحدة هي "القانون فوق الجميع"، ولن يكون هناك أحد خارجاً عنه، إلى جانب العمل على احترام وتنفيذ أحكام المحاكم مهما كانت.

واستطرد أبو جهل قائلاً: إنني، ومن موقع مسؤوليتي، أدرك أن ذلك سيكون صعباً في البداية، لكن إذا خلصت النوايا، وأرادت التنظيمات بناء وطن خال من الفوضى يُوفر فيه الأمن والأمان للجميع، ومستقبل زاهر للأجيال القادمة، يجب أن نعضّ على الجراح، ونتحمل الآلام للخروج من عنق الزجاجة إلى فضاء يسوده الحب والعدل وسيادة القانون واحترام الغير ونكران الذات.

وأعرب عن أمله في "عدم الوصول إلى هدنة أو مصالحة أو مصافحة وطنية دون حل كافة القضايا السابقة قانونياً، من خلال اعتقال الجناة ومحاكمتهم، لأنه دون ذلك لن يكون هناك صدق نوايا بين عائلات القتلى، والذي قد يعزز لغة الأخذ بالثأر من جديد، والعودة إلى دوامة العنف والعنف المضاد".

الخطة الأمنية وسلاح المقاومة

ومن منطلقات سياسية، كان لا بد من الحديث مع القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش، الذي قال: بعد أن توقفت المشاكل ما بين حركتي "فتح" و"حماس"، كان الجمهور الفلسطيني يطالب بالتقدم بخطة مع الفصائل كافة للحفاظ على الأمن، وحماية أرواح المواطنين، وكان الرد على ذلك يتطلب إجماعاً وطنياً بين الفصائل والسلطة من جهة، وبين "فتح" و"حماس" من جهة أخرى.

وأضاف البطش: لكننا فوجئنا بأن السلطة وضعت خطة أمنية دون أن تستشير الفصائل التي تحملت العبء الكبير، سواء في رأب الصدع، أم في رد